برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 12- 2006/6/16

قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي

مقدمة للمجلس للنظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2006/5-C
10 May 2006
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الاستراتيجيات والسياسات ودعم البرامج (PDP): Mr S. Samkange رقم الهاتف: 066513-2767

رئيس وحدة التحليل الاقتصادي والسياسات الإنمائية (PDPE): Mr P. Aklilu رقم الهاتف: 066513-3552

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

عندما يقترن التحليل الاقتصادي بتحليل تغذوي واجتماعي وسياسي وجنساني وبيئي فإنه يصبح عنصراً لا غنى عنه في الفهم الشامل ومتعدد الأبعاد لأسباب الجوع وآثاره. فالتفاعل المعقد بين القوى الاقتصادية المؤثرة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية والأسرية يتجلى في إشارات وخيارات اقتصادية من قبيل الأسعار والإنتاج والاستهلاك، يمكن أن تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والضعف. ومن ثم، ينبغي أن يكون التحليل الاقتصادي جزءاً من الإجراءات المصممة لمكافحة الجوع الحاد والمزمن.

فالتحليل الاقتصادي يمكن أن يساعد في ضمان توافق أنشطة المعونة الغذائية واتساقها وتكاملها مع الاستراتيجيات الطويلة الأجل لتحقيق الأمن الغذائي. غير أن التحليل الاقتصادي ينبغي ألا يتم بطريقة ميكانيكية، وإنما ينبغي أن يطبق بالطريقة الملائمة لظروف كل عملية. ويعني ذلك أن عمق التحليل وتعقيده سوف يختلفان من حالة إلى أخرى لمراعاة الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية في مشكلة الجوع بشكل عام.

ويمكن أن ينظر إلى دور التحليل الاقتصادي في **البرنامج** على مستويين. على المستوى الأول، يكون التحليل الاقتصادي مكملاً لتحليل الجوع وتصميم الاستراتيجيات الملائمة للتخفيف من وطأة الجوع. ويتصل المستوى الثاني بالإدارة القائمة على النتائج للعمليات. إذ يمكن **للبرنامج** وهو يقوم بتصميم عملياته وتنفيذها والتعلم منها، أن يستفيد من التحليل الاقتصادي في توجيه خياراته البرنامجية وتحسين كفاءة وفعالية العمليات، ودعم العمليات المحلية والإقليمية لشراء الأغذية.

وتبين نتائج عمليات التقييم السابقة والأعمال الجارية حالياً أن هناك أربعة مجالات رئيسية يمكن أن يساعد فيها التحليل الاقتصادي في تحسين فهم **البرنامج** لانعدام الأمن الغذائي وأن يزيد من فعالية عملياته:(1) تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي؛ (2) دمج عمليات **البرنامج** في السياق الإنمائي الوطني؛ (3) تحليل أسواق الأغذية؛ (4) تقييم تأثير وفعالية العمليات واختيار النهج.

ويمثل توسيع نطاق الاستفادة بالتحليل الاقتصادي في **البرنامج** خطوة مهمة لتحسين فعالية تدخلات **البرنامج**، ومن ثم يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومع تقدم **البرنامج** في جهوده من أجل دمج التحليل الاقتصادي في عمله، سوف يحتاج إلى تعزيز الدعم الذي يقدم إلى المكاتب القطرية في تقييم التدخلات وتحليلها وتصميمها. وفي هذا السياق، سيتعين على **البرنامج** تحديد أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر وأدوار الشركاء. كما ينبغي **للبرنامج** أن يكثف شراكته الاستراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى للاستفادة من عمليات التآزر ولتفادي الازدواجية فيما يبذله من جهود تحليلية.

مشروع القرار*

لدى النظر في الوثيقة المعنونة "دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2006/5-C)، يلاحظ المجلس التنفيذي ما يمثله دمج التحليل الاقتصادي من أهمية **للبرنامج** في عمله. وبصفة خاصة، يوافق المجلس على أن تطبيق التحليل الاقتصادي يمكن أن يساعد في: (1) تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي؛ (2) دمج عمليات **البرنامج** في سياقات التنمية الوطنية؛ (3) تحليل أسواق الأغذية؛ (4) تقييم تأثير وفعالية العمليات والنهج.

يقرر المجلس أن:

- يواصل **البرنامج** الاستثمار في تنمية قدرته على التحليل الاقتصادي، مولياً العناية الواجبة لدور الشركاء ولاحتياجات **البرنامج** بشكل عام؛
- يكثف **البرنامج** شراكاته الاستراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من أجل الاستفادة من التآزر وتفادي الازدواجية في الجهود التحليلية.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.A/2006/16) الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- خلال السنوات الأخيرة، أظهرت مجموعة من نتائج التقييم ومشاورتان أجريتا عن تقييمات حالات الطوارئ[1] ضعفاً في قدرة **البرنامج** على استخدام التحليل الاقتصادي في تحسين فعالية برامجه. وبصفة خاصة، أشارت هذه النتائج والمشاورات إلى حاجة **البرنامج** إلى تحليل:

- العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي والضعف؛
- دور البرامج المستندة إلى الأغذية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية في الحد من الجوع والفقر؛
- أداء السوق في حالات الطوارئ وما ينتج عن التدخلات الغذائية من تأثيرات محتملة ناتجة عن التدخلات الغذائية؛
- التفاعلات بين الأسواق والمعونة الغذائية وتدابير التصدي للجوع وتشجيع التنمية؛
- فعالية الخيارات البرنامجية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو القضاء على الجوع.

2- ومن أجل معالجة هذا الضعف، بدأ **البرنامج** في عام 2004 في تعزيز قدرته على إجراء التحليلات الاقتصادية ودمج هذه التحليلات في عمله. وشملت التدابير التي اتخذت لهذا الغرض إنشاء وحدة التحليل الاقتصادي والسياسات الإنمائية في إطار شعبة الاستراتيجيات والسياسات ودعم البرامج، والتركيز على تحليل الأسواق في إطار مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ، والنهوض بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. غير أن وجود قدرة على التحليل الاقتصادي لازم أيضاً في مجالات أخرى من عمل **البرنامج**. وتبرز الخطة الاستراتيجية (2006-2009) أهمية استعمال التحليل الاقتصادي **للبرنامج** في تحسين فعالية برامجه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الخمسة.

3- والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم إطار لدور التحليل الاقتصادي واستخدامه في **البرنامج** للاستفادة منه في تركيز القدرة المتنامية **للبرنامج** في التحليل الاقتصادي ولتوجيه استمرار التطوير في هذا المجال. وتمثل هذه الوثيقة منطلقاً للتوحيد والتفكير في عملية زيادة دمج التحليل في عمل المنظمة وصولاً إلى الدمج الكامل. وسوف تمثل الشراكات عنصراً أساسياً في هذه العملية: سيعمل **البرنامج** مع الشركاء الوطنيين والوكالات الأخرى من أجل إجراء تحليلات اقتصادية في المجالات المتصلة بالجوع.

4- وتعرف هذه الوثيقة التحليل الاقتصادي في **البرنامج** بأنه تطبيق الأدوات التحليلية لدراسة البعد الاقتصادي في الجوع الحاد والمزمن، ودراسة السياسات الكلية والقطاعية، وصياغة وتقييم أداء التدخلات، بما في ذلك تأثير المعونة الغذائية على الأسواق وتوجيه عمليات الشراء والسوقيات. ويتسق هذا النهج، الذي يسلم بأن الأغذية سلعة اقتصادية وضرورة من ضرورات الحياة، مع رؤية علم الاقتصاد على أنه علماً يعنى "بدراسة ذلك الجزء من العمل الفردي والاجتماعي الذي يرتبط أوثق ما يكون الارتباط بتحقيق الرفاهة للإنسان واستغلال المتطلبات المادية اللازمة لها[2] .

الأساس المنطقي للتحليل الاقتصادي

5- تتوفر أدلة وثائقية على أن المعونة الغذائية، عندما تستند في تحديد أهدافها إلى تحليل سليم، تصبح أداة قيمة في التصدي للجوع وسوء التغذية[3]. والتحليل الاقتصادي المقترن بتحليل تغذوي واجتماعي وسياسي وجنساني وبيئي، عنصر لا غنى عنه لفهم شامل ومتعدد الجوانب لأسباب الجوع وآثاره. وتتجلى التفاعلات المعقدة للقوى الاقتصادية المؤثرة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية والأسرية في إشارات وخيارات اقتصادية من قبيل الأسعار، والإنتاج، والاستهلاك التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. ولذا ينبغي أن تستند أي إجراءات تصمم لمكافحة أي شكل من أشكال الجوع الحاد والمزمن على التحليل الاقتصادي، على جملة أدوات أخرى.

6- ويمكن أن يساعد التحليل الاقتصادي على كفالة أن تكون التدخلات المعتمدة على المعونة الغذائية متوافقة ومتسقة ومتكاملة مع الاستراتيجيات الطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وإلى فهم السياق الأعم للاقتصاد الكلي، وخاصة فيما يتعلق بالتأثير المحتمل للتغيرات على سبل كسب العيش والضعف، بما في ذلك تحديد الجماعات السكانية التي يحتمل أن تتأثر بها. وينبغي ألا يطبق التحليل الاقتصادي تطبيقاً ميكانيكياً؛ إذ ينبغي أن يكون ملائماً لظروف العملية.

---

(1) WFP,2005b، استناداً إلى نتائج 31 تقييماً لعمليات طوارئ وعمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش BMZ,2005,WFP,2003a&b.

(2) Marshall, 1890

(3) Yamano et al., 2005; Del Ninno et al., 2005; Quisumbing, 2003.

ويعني هذا أن يختلف عمق التحليل وتعقيده بحسب الحالة، مع مراعاة الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية في مشكلة الجوع التي يجري التصدي لها بصورة شاملة.

7- ويمكن النظر إلى دور التحليل الاقتصادي في **البرنامج** على مستويين. المستوى الأول، يكون التحليل الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من تحليل الجوع وفي تصميم الاستراتيجيات للحد من الجوع. أما المستوى الثاني فيتصل بإدارة العمليات على أساس النتائج. وعندما يقوم **البرنامج** بتنفيذ عملياته والتعلم منها فإنه يستطيع استخدام التحليل الاقتصادي لتحديد خياراته البرنامجية على أسس سليمة، وتحسين كفاءة عملياته وفعاليتها ودعم كل من شراء الأغذية واللوجيستات على الصعيدين المحلي والإقليمي. والتحليل الاقتصادي مطلوب على المستويين كليهما من أجل دراسة التأثير على الأسواق، وإنتاج الأغذية، والدخل، وفرص العمل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الظروف المادية للفقراء الجوعى وتوقع وتقييم تأثير المعونة الغذائية على الأسواق وعلى هذه العوامل الاقتصادية.

- على المستويين الاستراتيجي والعملي، يمكن للتحليل الاقتصادي أن: (1) أن يساعد في تحديد العوامل الاقتصادية المحركة لانعدام الأمن الغذائي والضعف المزمنين؛ (2) تقييم عواقب الأزمة على الجوانب الاقتصادية لتوفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها؛ (3) تقييم القدرة الوطنية على التصدي للجوع الحاد والمزمن؛ (4) صياغة برامج واستراتيجيات لإنهاء المساعدة تتماشى مع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛
- وعلى المستوى التشغيلي، يمكن أن يساعد التحليل الاقتصادي في (1) تحليل المزايا النسبية للنقود مقابل برامج المساعدة الغذائية؛ (2) تقييم جدوى البرامج وتأثيرها؛ (3) رفع الكفاءة وزيادة التأثير الإيجابي للعمليات المحلية الإقليمية لشراء الأغذية.

تطبيق التحليل الاقتصادي في البرنامج

8- تتطور عملية إدماج التحليل الاقتصادي في عمل **البرنامج**؛ وهناك مبادرات عديدة جارية حالياً في هذا المجال. ويعتمد **البرنامج** في إجراء التحليل الاقتصادي على الشراكات مع الوكالات الأخرى، ومعاهد البحوث، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات الإقليمية. وقد أدت زيادة التركيز على التحليل الاقتصادي في **البرنامج** إلى تعزيز تعاونه مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وغيرها. ويساعد الوجود القوي **للبرنامج** في الميدان في إبراز شواغل أضعف الفئات واستكمال القدرات البحثية لهذه المنظمات.

9- وقد ساعد تحليل الاقتصاد الكلي بعض البلدان على زيادة فعاليتها في صياغة استراتيجيات الحد من الفقر[4] ودعم الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية. ويفيد تحليل الاقتصاد الجزئي في توجيه تحليل هشاشة الأوضاع، وتقييم الاحتياجات، واتخاذ القرارات المتعلقة بإعداد البرامج. ويدعم مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ استخدام تحليل الأسواق وإعداد تقارير موجزة عن الأسواق في تحسين تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ، وتحديد الاستجابات غير الغذائية للأزمات الغذائية، وتحليل انعدام الأمن الغذائي والضعف في البلدان المعرضة للأزمات. وقد بدأ **البرنامج** في وضع منهجيات لتحليل فائدة التكلفة وفعالية التكلفة لمشاريع المعونة الغذائية ويقوم حالياً بتعزيز استخدامه للتحليل الاقتصادي في البحوث التطبيقية المتصلة بالجوع وفي استراتيجيات مكافحته.

التحليل الاقتصادي من أجل توجيه الأطر الاستراتيجية والمتعلقة بالبرمجة على المستوى القطري

10- إن أكثر أنواع التحليل الاقتصادي، الذي تستخدمه المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج**، شيوعاً هو ذلك الذي يتوفر من خلال البعثات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** لتقدير إمدادات المحاصيل والأغذية في البلدان التي تواجه صدمات غذائية متصلة بالإنتاج. وتوفر هذه البعثات صورة عامة للظروف الاقتصادية – الاجتماعية[5]، بتقديم وصف لحالة الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي والفقر وللحالة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في البلد؛ كما تحتوي على تحليل على المستوى الكلي لتأثير الصدمات على الميزانية الوطنية للأغذية من حيث التوازن بين إنتاج الأغذية ومستويات الاستهلاك السابقة، وتحليل على المستوى المتوسط للموقع وظروف الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي على أساس معايير الدخل وكيفية استخدام الأغذية وتوافرها.

11- ويعمل **البرنامج** حالياً على تعزيز نشاطه وقدرته على المشاركة في عملية استراتيجية الحد من الفقر في البلدان التي يعمل فيها[6] لضمان تحسين مواءمة أنشطة **البرنامج** مع الأولويات القطرية وإضافة معارف معينة عن الحد من الجوع. وفي بعض البلدان، يقوم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أيضاً بإعداد التقييم القطري الموحد، الذي يمثل الأداة الموحدة المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة لتحليل أوضاع التنمية القطرية والتعرف على التحديات التي تواجه التنمية. ويضع

---

[4] WFP, 2006c.

[5] يجري هذا التحليل موظفو منظمة الأغذية والزراعة.

[6] WFP, 2006c

التقييم القطري الموحد – أو استراتيجية الحد من الفقر في بعض البلدان – الأساس لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي تعتمد عليه البرامج الإنمائية التي يضطلع بها **البرنامج**. ولا يوجد إلا عدد قليل من المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** والقادرة على الإسهام في إجراء تحليل على مستوى الاقتصاد الكلي لأسباب الجوع عند إعداد التقييم القطري الموحد أو استراتيجية الحد من الفقر؛ على أن المجال لا يزال مفتوحاً أمام المقر لتعزيز الدعم التقني والتحليلي المحدد الأهداف؛ فمثلاً، قام موظفو وحدة التحليل الاقتصادي والسياسات الإنمائية مؤخراً بتطبيق التحليل الاقتصادي باستعمال أسلوب تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وأساليب أخرى لإعداد خريطة للمناطق الضعيفة من أجل المساعدة في تحسين استراتيجية الحد من الفقر في النيجر، وأسفر ذلك عن إطار للتعاون بين البنك الدولي و**البرنامج** يهدف إلى جعل الأمن الغذائي هدفاً إنمائياً استراتيجياً جوهرياً.

12- ويعد تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بمثابة أداة تعزز قدرة **البرنامج** على الإسهام في بعض عمليات تحليل الاقتصاد الجزئي. وتحتوي وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها؛ وهي أداة تحليلية متعددة التخصصات لدعم التصميم وتحديد الأهداف لأنشطة الإغاثة والتنمية في **البرنامج**، على عناصر مهمة للتحليل الاقتصادي على مستوى الأسرة المعيشية، وخاصة في تركيزها على فهم الأسباب المحتملة لانعدام الأمن الغذائي وتحديد خصائص السكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي والضعف، وتقييم المزايا النسبية للمعونة الغذائية في التصدي للأسباب الأساسية للتعرض لانعدام الأمن الغذائي. وتستخدم وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات والطرائق التحليلية، بما في ذلك بعض الطرائق التي لها طابع اقتصادي أساساً، مثل رصد التغيرات في أسعار السوق وتحليل المحددات الاقتصادية لسبل كسب العيش وأوجه الضعف على أساس الأسعار والأجور وملكية الأصول. وتبذل جهود حالياً من خلال مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق بصورة أكثر تنظيماً في الدراسات الأساسية لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

13- وقد أحرز تقدم، غير أن هناك اعترافاً على نطاق واسع في **البرنامج** وفيما بين شركائه بأنه ينبغي **للبرنامج** أن يرفع من قدراته في مجال تحليل الاقتصاد الكلي والتحليل القطاعي، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثيرات الاستراتيجيات الاقتصادية الحكومية والأولويات المالية على الأمن الغذائي.

التحليل الاقتصادي من أجل فهم الأسواق ودور المعونة الغذائية

14- في الوقت الراهن، يستخدم تحليل الأسواق أكثر ما يستخدم في تقييم احتياجات الطوارئ والضعف في حالات الأزمات الغذائية. وقد استخدمت بعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية لعدد من السنين لفهم استجابة الأسواق على المستوى الكلي لحالات نقص إمدادات الأغذية. وتطبق هذه التقييمات في الأزمات البطيئة الحدوث مثل حالات الجفاف التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. وتجري عمليات تحليل الأسواق في بعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية ضمن إطار الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، وتركز على تقييم تأثير أزمة ما على الواردات وأسعار الأغذية من أجل توفير معلومات دقيقة موثوقة في الوقت المناسب عن المشاكل الغذائية الوشيكة الحدوث في بلد أو إقليم، وتنبيه المجتمع الدولي إلى الحاجة للتصدي لهذه المشاكل. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** حالياً باستعراض المبادئ التوجيهية لبعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية لزيادة فهم الآليات الداخلية لعمل الأسواق، والتجارة غير النظامية عبر الحدود، وقضايا الحصول على الأغذية على مستوى الأسرة المعيشية.

15- وكجزء من تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، يطبق تحليل سبل كسب العيش من أجل تقييم مدى انعدام الأمن الغذائي والضعف على مستوى الأسرة المعيشية. وتحدد دراسة هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها الحالة الأساسية لانعدام الأمن الغذائي باستخدام أدوات من قبيل التحليلات الشاملة للأمن الغذائي والضعف. وحتى وقت قريب، كانت دراسة تحليل الأسواق التي تجريها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها تركز حصراً على وصول الأسر المعيشية إلى الأسواق واعتمادها عليها؛ ويجري حالياً توسيع نطاق هذه الدراسة عن طريق الدمج المنهجي لمعلومات إضافية عن الأسواق. والعمل جارٍ حالياً من أجل تحسين استكشاف الصلات التي يقل فيها الارتباط المباشر ودرجة التعقيد بين العوامل الاقتصادية وسبل تصدي الأسر المعيشية للصدمات.

16- ثمة نوع ثالث للتقييم يشمل تحليل الأسواق، وهو تحليل الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. ويحدد تحليل الأسواق، كجزء من تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، تأثير الصدمات على أسعار ووظائف السوق، مركزاً على استجابة القطاع الخاص وتطور الطلب من جانب المستهلك، فقد وفرت دراسة استقصائية سوقية متعمقة للحبوب الغذائية في النيجر، مثلاً، مدخلات لدراسة أجريت بعد ذلك لتقييم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. كما أجريت تحليلات سوقية في أعقاب الأزمات في دارفور، وباكستان، وسري لانكا. واستناداً على إرشادات أسفر عنها مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ في عام 2005، سيولي مزيد من الاهتمام للتنبؤ بتأثيرات توزيع المعونة الغذائية على الأسواق المحلية، وللعلاقة بين اتجاهات السوق وخيارات السياسات البديلة[7]. ويمكن **للبرنامج**، عن طريق إدماج تحليل السوق في تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، أن يقيم بمزيد من الدقة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، وأن

[7] Lenz *et al.*, 2005.

يقرر مدى الحاجة إلى مساعدة غذائية خارجية، الذي يوفر توجيهاً أولياً لتحديد أهداف الإغاثة وتحديد الخيار الملائم للتصدي للحالة الطارئة.

الإطار: مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ

الهدف من مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ هو تعزيز قدرة **البرنامج** على تقييم احتياجات الأمن الغذائي في الطوارئ بإجراء تقييمات دقيقة محايدة لما تحتاجه. والمشروع مدته ثلاث سنوات وممول من مكتب الشؤون الإنسانية للجماعة الأوروبية، وهو يركز على تحسين الطرائق والأدوات التحليلية والمواد الإرشادية؛ وقد أوفد المشروع 11 خبيراً متخصصاً في التقييم، بينهم خبراء متخصصون في الأسواق في مكتبه الإقليمي.

وفي إطار الجهود التي تبذل من أجل تعزيز قدرة **البرنامج** على تحليل دور الأسواق في الطوارئ وتأثير المعونة الغذائية التي تقدم لهذا الغرض، قام المشروع حتى الآن بما يلي:

- أعد لمحات عن السوق في أفغانستان، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وهندوراس، ومدغشقر، والنيجر، وطاجيكستان، وتيمور ليشتي توفر المعلومات الأساسية اللازمة لإجراء تقييم للأمن الغذائي في حالات الطوارئ في المستقبل من أجل التعرف على المتغيرات الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الأسواق في الأزمات وتصميم تدخلات غذائية أكثر ملاءمة؛
- نظم حلقة عمل للخبراء عن الأسواق لاستعراض اثنتين من الأدوات التحليلية المستخدمة في تحليل الأسواق في تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ.

وتشمل الأنشطة ذات الصلة الأخرى للمشروع ما يلي:

- دراسة للمعونة الغذائية والاعتمادية من أجل، (1) توضيح الكيفية التي يمكن أن تنشأ بها الاعتمادية السلبية على المعونة الغذائية على مستوى الأسرة، (2) تحديد التأثير المحتمل للمعونة الغذائية على أصحاب المصلحة بمن فيهم التجار، (3) بيان منهجيات التنبؤ بمخاطر الاعتمادية السلبية؛
- استعراض مكتبي عن التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن وانعدام الأمن الغذائي العابر في تقييمات احتياجات الطوارئ، تحديد أربعة أنواع رئيسية لانعدام الأمن الغذائي – متوسط مزمن، وشديد مزمن، ومتوسط عابر، وشديد عابر- ولكل منها صلات بالأسواق تختلف عن الأنواع الأخرى.

17- ومن خلال مشروع تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ، تحسنت القدرة على تحليل السوق وتم تقديم دعم تقني إلى المكاتب القطرية. ووضعت لمحات غير مسبوقة للأسواق في عدد من البلدان، يجري على أساسها حالياً العمل من أجل إعداد نموذج شامل لإعداد لمحات عن الأسواق وقوائم مراجعة وأدوات سهلة الاستعمال لجمع البيانات عن الأسواق وتحليلها في أثناء عمليات تقييم احتياجات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، وعمليات التقييم الشامل للأمن الغذائي والضعف، ونظم رصد الأمن الغذائي. ويوفر المشروع حالياً منتدى لتبادل الدروس المستفادة من التعلم في **البرنامج** ولكي يدرس **البرنامج** مع شركائه استعمال تحليل الأسواق في فهم الاحتياجات، والضعف، وخيارات التصدي للأزمات.

18- ويجري موظفو المشتريات في المكاتب القطرية تحليلاً للسوق بصورة منتظمة لتحديد قدرة السوق المحلية على توفير إمدادات أغذية للشراء دون أن تتعرض للتشوه. ويتم التركيز على تحليل الفائض المحلي المتداول في السوق، والتجارة الإقليمية النظامية وغير النظامية، ومدى توفر مخزون تجاري بأسعار تنافسية. ولا يقوم موظفو المشتريات عادة بتوفير تقارير متخصصة عن تحليل السوق، غير أنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من أفرقة المكتب القطري ويتبادلون المعلومات بانتظام مع موظفي تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وموظفي البرامج.

19- وتجري تقييمات لاحقة للتأثيرات المثبطة أو الإزاحية للمعونة الغذائية بين حين وآخر، كما حدث في ليسوتو وسوازيلند، حيث قام فريق من وحدة التحليل الاقتصادي بشعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج وموظف إقليمي متخصص في تقييم الأسواق بتقييم تأثير المعونة الغذائية على أسواق الأغذية الوطنية. وتمثلت أغراض التقييم في توفير منظور طويل الأجل عن تأثير المعونة الغذائية على الأسواق وتقييم صحة المعلومات عن التأثير التشويهي للمعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** من أجل تمكين المكتب القطري والنظراء الوطنيين من اتخاذ قرارات البرمجة عن بينة[8]. ويمكن أن تخدم التقييمات اللاحقة للتدخلات السابقة، بما في ذلك عمليات الشراء من السوق، لتوجيه عمليات تقييم التأثيرات التي تجري قبل التدخل.

[8] WFP, 2005c; WFP, 2006a.

التحليل الاقتصادي لدعم الإدارة القائمة على النتائج

20- يوفر *دليل التوجيه البرنامجي* توجيها يتعلق بكفاءة التكلفة وفعالية التكلفة وبدرجة محدودة بتحليل التكلفة - الفائدة. ويستعمل **البرنامج** بشكل متكرر إجراء يعرف باسم قيمة ألفا[9] كمؤشر على كفاءة التكلفة. وهو إجراء يقارن التكلفة الشاملة التي يتحملها **البرنامج** والمانحون لإيصال الأغذية إلى المستفيدين بقيمة نفس السلع في الأسواق المحلية. ولوحظ خلو وثائق عديدة **للبرنامج** من هذه الأنواع من التحليلات[10]. ولم يحدد **البرنامج** إجراءات الكفاءة والفعالية الملائمة لظروفه التشغيلية واحتياجاته الإدارية مع الاستثناء البارز لتحليل التكلفة - الفائدة الذي قام به المكتب القطري في إثيوبيا للإجراءات التي يدعمها **البرنامج** والمتعلقة بالمحافظة على التربة والماء والحراجة في إطار برنامج إدارة الموارد البيئية لإتاحة الفرص للتحول إلى سبل عيش أكثر استدامة. ويصمم **البرنامج** طرائق لتحليل التكلفة - الفائدة لتقييم مشاريع التغذية المدرسية والمساعدات الغذائية الرامية إلى المحافظة على سبل العيش.

التحليل الاقتصادي لبناء المعارف المتعلقة باستراتيجيات الحد من الجوع

21- يقوم **البرنامج** ببحث واستكشاف نهج جديدة وصولاً إلى مواءمة أوثق بين برامجه واحتياجات الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي. فيعمل **البرنامج**، مثلا، مع الشركاء لتحليل الاعتبارات النظرية والتشغيلية التي تركز عليها الاستجابات النقدية لحالات الطوارئ الغذائية، والتي تعتمد على طبيعة الحالة الطارئة، وكفاءة الأسواق، والقدرات الإدارية[11]. كما يستكشف **البرنامج** مع الحكومات والشركاء وسائل مبتكرة للجمع بين الاستجابات الغذائية وغير الغذائية باعتبارها عناصر في استراتيجيات الحماية الاجتماعية القطرية. ويستعمل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التحليل الاقتصادي لتعزيز استراتيجيات الحماية الاجتماعية القطرية، بما في ذلك البحوث الرامية إلى تقدير التكاليف الاقتصادية للجوع[12] ويجري في الوقت الراهن تنفيذ مشروع رائد يعتمد على العمل الذي اضطلع به البنك الدولي لاختبار آلية تأمين قائمة على حالة الطقس توفر التعويض النقدي **للبرنامج** في حالة الانخفاض الشديد لكمية الأمطار التي تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث أزمة على نطاق واسع.

22- يمثل التقرير الرائد الأول **للبرنامج** في سلسلة الجوع العالمي 2006، *الجوع والتعلم*[13]، بداية سلسلة من التقارير السنوية تقوم على البحوث المتعددة التخصصات التي يجريها **البرنامج** وشركاؤه، لتمكنهم من تبادل أحدث المعارف المتعلقة باستراتيجيات القضاء على الجوع.

تعميق التحليل الاقتصادي

23- تشير نتائج التقييمات السابقة والأعمال الجارية إلى أربعة مجالات رئيسية يمكن فيها أن يساعد تطبيق التحليل الاقتصادي على تحسين فهم **البرنامج** لانعدام الأمن الغذائي وزيادة فعالية عملياته: (1) تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي؛ (2) دمج عمليات **البرنامج** في السياقات الوطنية للتنمية؛ (3) تحليل أسواق الأغذية؛ (4) تقدير أثر العمليات والنهج وفعاليتها.

24- يستلزم التحليل الاقتصادي جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية ورصدها بصفة منتظمة، مثل التدفقات التجارية، وأسعار الأسواق المحلية، ودخل الأسر المعيشية، وخيارات الاستهلاك. وسوف تكون الشراكات، وبخاصة مع السلطات الوطنية، حاسمة في ضمان حصول **البرنامج** على بيانات تتميز بالموثوقية وحسن التوقيت للوفاء باحتياجاته؛ وتتزايد قدرة أنظمة المعلومات الوطنية والمنظمات الإقليمية كاللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل على توفير البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبيانات المستوى المتوسط المتعلقة بالأسواق.

25- يمكن لمعظم التحليلات المطلوبة أن تستفيد من الشراكة مع الوكالات الوطنية، والإقليمية، والدولية. ويتعين على **البرنامج**، في هذه الجهود المشتركة، تقييم الطرائق والأدوات التي يستعملها الشركاء، وتعديلها عند الضرورة، لتتلاءم مع احتياجاته الخاصة.

---

(9) Reutlinger et al.، 1984

(10) تشمل الوثيقة WFP, 2005a؛ والخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2006-2009)؛ و BMZ 2005.

(11) يتم تحليل عمليات التصدي النقدية في الوقت الراهن في تقييم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ.

(12) WFP، Standard Project Report، 2005.

(13) WFP، 2006.

فهم العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي

26- تدعو الحاجة إلى تحسين معرفة **البرنامج** بالتفاعل بين سبل العيش، وخيارات الاستهلاك والحصول على الأغذية والاستفادة منها داخل الأسرة وعلى المستويات الأخرى لكفالة تنفيذ **البرنامج** لبرامجه الغذائية بطريقة تكمل وتدعم الاستراتيجيات الأوسع للحد من الجوع. وتظهر الثغرات في قاعدة معارف **البرنامج** بشكل خاص فيما يتعلق بتحديد الأسباب الاقتصادية التي تسهم في نشوء أزمات الأمن الغذائي. وقد بدأ العمل من أجل تحسين قدرة **البرنامج** على التنبؤ بالأزمات الغذائية التي ترجع أساسا إلى العوامل الاقتصادية، غير أن هناك حاجة إلى مواصلة هذه الجهود.

27- يمكن أن يؤدي التحليل الاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في فهم دور المعونة الغذائية والتصدي للجوع بوسائل غير غذائية. كما أنه يوجه القرارات المتعلقة بالفترات الانتقالية بين المراحل المختلفة للتدخل–الإغاثة، والإنعاش، والمساعدات الإنمائية الطويلة الأجل، والانسحاب. ويتعين على أنظمة الرصد التابعة **للبرنامج** دمج المؤشرات التي توفر الإنذار المبكر بالصدمات الاقتصادية والتعرف على الاتجاهات الناشئة كسوق العمل وأنماط الهجرة التي يمكن أن تؤدي إلى الأزمات الغذائية ومواصلة جهودها لدمج معلومات السوق في نظام رصد الأمن الغذائي. ويتعين على **البرنامج** مواصلة تنمية قدراته في مجال البحوث الاقتصادية بالتعاون مع شركاء من المؤسسات والدوائر الأكاديمية وتعزيز تعاونه مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشركاء الآخرين.

تطويع عمليات البرنامج لملائمة ظروف التنمية القطرية

28- ورد في الخطة الاستراتيجية (2006 - 2009) أن "أنشطة **البرنامج** لم يتم دمجها في بعض الأحيان بالدرجة الكافية في استراتيجيات الحد من الفقر والجوع أو المواءمة بينها وبين هذه الاستراتيجيات" على أساس أن "هناك حاجة إلى التركيز بشكل خاص على ضمان توجيه الأنشطة الانتقالية والإنمائية **للبرنامج** وفقا للأولويات الوطنية، وبخاصة من خلال المشاركة في الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر والنهج القائمة على مستوى القطاع". ويقتضي ذلك فهما صحيحا في المكاتب القطرية، بدعم من المكاتب الإقليمية والمقر، للحالة الاقتصادية الشاملة على المستويين القطري والقطاعي، ولاستراتيجيات الحكومات وأولوياتها السياساتية، مع العناية بشكل خاص بالقيود المالية والعوامل الاقتصادية المؤدية إلى الجوع.[14] فيتعين، مثلاً، عند تصميم برامج التغذية المدرسية مراعاة مسألة استدامة هذه البرامج في الأجل الطويل في البلدان المستفيدة.

تحليل الأسواق

29- تدعو الحاجة إلى تحسين قدرة **البرنامج** على توقع آثار المساعدات الغذائية وتحليلها، بما في ذلك الإزاحة السوقية والآثار المثبطة[15]. وبدأت الجهود في هذا الصدد بمشروع تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ وتدريب الموظفين. ويمكن للتوسع في تطبيق التحليل السوقي في التقدير الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع وتقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ أن يحسن من دقة تنفيذ المشاريع ويساعد على قياس أثر المساعدات الغذائية على الأسواق المحلية.

30- ويتعين مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة **البرنامج** على تحليل الأسواق ودمج هذا التحليل في تقييماته للأمن الغذائي. وتتمثل إحدى الأولويات في تحسين أنشطة تحليل الأسواق الحالية التي تنفذ في إطار مشروع تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ وتحليل هشاشة الأوضاع وتعميمها. وتعتمد أنشطة تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ في الوقت الراهن علي التمويل من خارج الميزانية، ولذلك فمن المهم نقل تمويلها إلى الميزانية النظامية في فترة السنتين القادمة كما حدث بالنسبة لوحدة التحليل الاقتصادي بشعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج. وسوف يساعد الرصد المتزايد للمؤشرات السوقية المهمة **البرنامج** على التعرف على ما يظهر من الأزمات الغذائية الناتجة عن العوامل الاقتصادية والتصدي لها. وتتوفر أدوات تحليل الأسواق والمعلومات المتعلقة بالأسواق لدى شركاء مثل منظمة الأغذية والزراعة وشعبة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة وتقوم بتوليدها بشكل متزايد المنظمات القطرية والإقليمية. ويتعين أن يعمل **البرنامج** في شراكة وأن يدعم الجهود التعاونية لتحسين فهم الأسواق وأثرها على الأمن الغذائي، وبخاصة فيما يتعلق بالأزمات الغذائية.

---

(14) WFP، 2006c

(15) ورد في "المساعدات الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A./2003/5-A) أن جهود **البرنامج** في مجال الرصد والتقييم القائمين على النتائج " ينبغي أيضا أن تشمل رصد أي أثر سلبي محتمل للمساعدات الغذائية يمكن أن يحدث عند تقديم المساعدات لفترة زمنية ممتدة - وبخاصة إذا أثرت هذه المساعدات في إنتاج الأغذية المحلية وأسواقها".

تقييم الأثر وكفاءة العمليات واختيار النهج

31- لم يصل **البرنامج** بعد إلى الوضع الذي يمكنه من تقديم الأدلة المنتظمة الدقيقة على النتائج التي تحققت في برامجه[16] ويحد هذا من قدرة **البرنامج** على تصميم العمليات بطريقة تكفل تلبية احتياجات المستفيدين مع الاستغلال الأمثل للموارد النادرة، وتجنب الآثار السلبية غير المقصودة، واستدامة النتائج. ويركز نوع تقييم الأثر القائم على التحليل الاقتصادي الذي تدعو إليه هذه الدراسة بصفة رئيسية على مرحلة التدخلات السابقة للتدخل - اختيار الأدوات، والتصميم، والتخطيط التي تراعى فيها آثار البدائل المختلفة – وعلى المتابعة أثناء التنفيذ. لذلك فإن دوره يختلف عن التقييمات اللاحقة التي ينفذها بشكل مستقل مكتب التقييم.

32- يحتاج تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني – حماية سبل العيش في حالات الأزمات وتحسين القدرة على مقاومة الصدمات، إلى التحليل الاقتصادي في عدد من المجالات: (1) تحسين فهم التغيرات التي تطرأ على الاستراتيجيات والنتائج الاقتصادية والمتعلقة بسبل العيش؛ (2) تحديد الأهداف الواقعية والافتراضات والمخاطر المتصلة بها؛ (3) قياس فعالية برامج تحسين سبل العيش[17]. وأفضل تحليل اقتصادي لفعالية وأثر برامج سبل العيش هو الذي يتم من خلال شراكة، يستفاد فيها من الطرائق والتحليلات القائمة. وعلى سبيل المثال، فإن تحليل الفقر وأثره الاجتماعي الذي أعده البنك الدولي يستخدم في تقييم فعالية التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر والحرمان الاجتماعي. وبالمثل، فإن منظمة الأغذية والزراعة تملك خبرة واسعة في تقييم فعالية واستدامة التدخلات الرامية إلى تحسين سبل العيش الريفية وقاعدة الموارد الطبيعية.

33- ينبغي أن يزيد نظام معلومات الإدارة في **البرنامج** من تركيزه على تحقيق مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالبنية التكاليفية للتدخلات الغذائية المختلفة. فحسابات كفاءة التكلفة، حيث تكون مهمة، يمكن أن توجه تصميم العمليات وتوفر المعلومات اللازمة للتقييم. ويجب أن يقوم اختيار الأدوات المستخدمة على أساس فهم سليم لدور الأسواق. وفي الحالات التي يتبين فيها أن التدخلات القائمة على الأغذية ملائمة، ينبغي أن يراعى في تصميمها نقاط القوة والضعف - التي تحددها الظروف - للآليات المختلفة المتعلقة بتحديد الأهداف وفعالية التكلفة، أو العلاقة بين التكاليف والفوائد حيث يكون ذلك ممكنا[18]. ووفقا لتوصيات ورقة السياسات "شراء الأغذية في البلدان النامية" (WFP/1/2006/5-B)، سوف يسهم التحليل الاقتصادي في تقييم أثر شراء الأغذية على الأسواق وعلى الأمن الغذائي للجماعات الضعيفة. ويعرقل الافتقار إلى التحليل المنتظم في الوقت الراهن تعلم **البرنامج** وتحسين برامجه.

الطريق إلى الأمام

34- نظرا إلى أن الجوع ظاهرة متعددة الأبعاد، تتأثر بشدة بالعوامل الاقتصادية، فإنه يتعين على **البرنامج** أن يستخدم التحليل الاقتصادي في التصدي للجوع بطريقة أكثر فعالية، مع وضع أدوار الاستجابات الغذائية وغير الغذائية في الاعتبار. وسوف يتعين على **البرنامج** أن يواصل تطوير قدراته التحليلية في المجال الاقتصادي لإقامة الشراكات وتحسينها.

35- وعلى المستوى الاستراتيجي والمستوى البرنامجي، يتعين على **البرنامج**:

- تحسين معرفته وفهمه للعوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي في بلد ما بهدف:
  - ◊ المشاركة في التخطيط القطري للفترة الانتقالية، وصياغة استراتيجيات الحد من الفقر وتطوير حوار السياسات؛
  - ◊ صياغة برامج تتفق مع الاستراتيجيات القطرية؛
  - ◊ تقديم الدعم للحكومات الوطنية في مجال صياغة وإدارة استراتيجيات الأمن الغذائي وبرامج المساعدات الغذائية وفقا للهدف الاستراتيجي الخامس من أهداف **البرنامج**؛
- توفير المعلومات الاقتصادية الأساسية لدعم صياغة استراتيجيات الانتقال من عمليات الطوارئ إلى العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش إلى التنمية إلى الانسحاب؛
- الاشتراك في دراسة وتحليل المسائل المتصلة بالجوع لدعم الاستراتيجيات المؤسسية الطويلة الأجل؛
- زيادة مشاركته في الحوارات العالمية المتعلقة بالجوع، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والاستجابات الغذائية وغير الغذائية

---

16) WFP، 2005a؛ 2005; WFP، (2006 – 2009); BMZ، Strategic Plan، WFP

17) BMZ،2005

18) WFP، 2005a

36- علي المستوى الأوسط، يتعين على **البرنامج** الاستمرار في استخدام تحليل الأسواق بهدف (1) تقدير الاحتياجات الغذائية وتقييم التدخلات البديلة، (2) تقدير وتقييم آثار المساعدات الغذائية وشراء الأغذية على الأسواق وسبل العيش، (3) القيام بدور المراقب لرصد المؤشرات الاقتصادية وتحديد العتبات المقابلة لها للتحذير من الأزمات الغذائية الجديدة.

37- وعلى المستوي التشغيلي، يجب أن يكون **البرنامج** قادرا على (1) القيام بالتحليل الأساسي لفعالية التكلفة/ كفاءة التكلفة حيث يكون ذلك ملائما، مع التركيز بصفة رئيسية على الأهداف الاستراتيجية الأول والثالث والرابع، (2) القيام بتحليل التكلفة/الفائدة عندما تكون الفوائد قابلة للقياس، كأن تتوفر مثلا البيانات الكافية للتدخلات الرامية إلى تحسين سبل العيش، وفقا للهدف الاستراتيجي الثاني، (3) تحسين التعاون مع الوكالات الأخرى لتحديد العمليات، وتقييمها، ورصدها والقيام بالتحليل القطاعي.

38- سوف يكون التوسع في استخدام التحليل الاقتصادي في **البرنامج** خطوة مهمة نحو تحسين فعالية التدخلات، الأمر الذي يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وقد يكون الاستخدام المنتظم للأدوات الموجودة والتعجيل بتنفيذ المبادرات القائمة كافيا لإحراز تقدم ملموس، غير أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتطوير طرائق تحليلية جديدة والاستثمار في مهارات جديدة. وبدأ **البرنامج** الاستثمار في هذه القدرة من خلال إدراج وحدة التحليل الاقتصادي والسياسات الإنمائية في خطة الإدارة للفترة 2006-2007. ومع استمرار **البرنامج** في دمج التحليل الاقتصادي في عمله، سوف يتعين عليه تحسين الدعم المقدم للمكاتب القطرية في مجالات تقدير، وتحليل، وتصميم التدخلات. وفي هذا الصدد، يتعين على **البرنامج** تحديد أدوار المكاتب القطرية، وهيئات المكاتب الإقليمية، والمقر، ودور الشركاء. وينبغي **للبرنامج** أيضا تعزيز شراكته الاستراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى لاستغلال عمليات التآزر وتجنب ازدواجية الجهود التحليلية.

المراجع

BMZ. 2005. *The Joint Evaluation of Effectiveness and Impact of the Enabling Development Policy of WFP*. Bonn, Germany, Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.

Del Ninno, C., Dorosh, P. & Subbarao, K. 2005. *Food Aid and Food Security in the Short and Long Run: Country Experience from Asia and Sub-Saharan Africa*. Social Protection Discussion Paper No.0538. Washington DC, World Bank.

Lentz E., Barrett, C.B. & Hoddinott, J. 2005. *Food aid and dependency: implications for emergency food security assessments.* Rome, WFP/ODAN.

Levine, S. & Chastre, C. 2004. *Missing the point. An analysis of food security interventions in the Great Lakes*. Humanitarian Practice Network Paper. London, ODI.

Marshall, A. 1890. *The Principles of Economics,* 8th ed. (1920). London, Macmillan.

Quisumbing, A. 2003. Food Aid and Child Nutrition in Rural Ethiopia. *World Development* 31(7): 1309–1324.

Reutlinger S. & Katona-Apte, J. 1984. The Nutritional Impact of Food Aid: Criteria for the Selection of Cost-Effective Foods. *Food and Nutrition Bulletin* 6 (4): 1–10.

WFP. 2003a. *Key Issues in Emergency Needs Assessment*, vol. I. Report of the Technical Meeting, 28-30 October. Rome.

WFP. 2003b. *Key Issues in Emergency Needs Assessment*, vol. II. Background Technical Papers, 28-30 October. Rome.

WFP. 2005a. Full Report of the Thematic Review of Targeting in WFP Operations. Rome, Office of Evaluation. Ref. OEDE/2006/1.

WFP. 2005b. Annual Evaluation Report, 2004. Rome, Office of Evaluation.

WFP. 2005c. *Food Aid, Food Production and Food Markets in Swaziland*. Rome and Lusaka.

WFP. 2006a. *Food Aid, Food Production and Food Markets in Swaziland*. Rome and Lusaka.

WFP. 2006b. *Hunger and Learning*. World Hunger Series, 2006. Palo Alto, CA, USA, Stanford University Press.

WFP. 2006c. Engaging in Poverty Reduction Strategies (WFP/EB.A/2006/5-B).

WFP. Strategic Plan (2006–2009). WFP/EB.A/2005/5-A/Rev.1.

WFP. Standard Project Report, 2005: Capacity Building and Technical Assistance in Support of Food-based Social Protection Programmes. Latin America and Caribbean Regional Bureau Development Project 10411.0.

Yamano, T., Alderman, H. & Christiaensen, L. 2005. Child Growth, Shocks, and Food Aid Rural Ethiopia. *American Journal of Agricultural Economics* 87(2): 273–289.